

فان ضامة لم ينقذوا بلزم قضاء الطاهر الاية وحديث ابن من
 البر الصيام في السفر وحديث ابيك العضاة واجحة لم في واحد
 من هذه الثلاثة لما سبق من ابحاثنا في الصحيح المصحة بتغييره صلى
 الله عليه وسلم لسافر بين الصوم والغير وبها يتبين ان في الاية
 محذور وانقذت به فاما بالغير وافر فعدة من ايام اخر وان المراد بالسر
 الافضل شرطه الا في وبالعميان ليس من حيث الصوم بل من حيث
 مخالفة امره لغير بالغير لمتقوا والعدوه على ان في الرواية السابقة
 بعد اولئك المصاة ان الناس قد سئلوا عن الصوم فقلع عصبانهم
 لتعريفهم الى الحاق الضرر بانفسهم بعد ان العطر يتعدى الامانة
 في الافضل من الصوم والغير فقال سعد بن المسيب والاوزاعي
 واحد واحسن الغطاء افضل لطفنا وصلى في الشافعي واخبرنا عن
 لاهل الطاهر وغيره وخصه من الله فن اخذ بها حسن ومن
 احب ان يصوم ولا جناح عليه وقال بعض الخلفاء هاشم ان لغرض
 الاحاديث وقال ابو حنيفة وما لك والشافعي في الاكروان الصوم
 افضل لمن اطافه بالاستسنة ظاهره ولا ضرر لصومه صلى الله عليه وسلم
 مع شدة الحر كما مر في الاحاديث وانه يفضله براءة الذمة حاله ان لم
 يخش ضررا بواحد من الخبز على ما قاله القاضي وغيره وفيه ما مر عن
 السك وان شق عليه الصوم بان خاف ضررا ولو ما لا فالفضل افضل
 وكذا لو شك في جواز الغطاء او كرهه او كان يتقدي به فقطه افضل
 اشكال في نظيره في الفرض وسماه الحنف اجبت عنه في شرح العبادات
 وظاهر كلامهم انه لا يكون الغطاء مطلقا وبه مخرج في مجموع الدرر الصحيح
 اي من قطع صلى الله عليه وسلم وامره بالغير لكن اختلفا السبكي وغيره في
 الغطاء ان كان لغير حاجة لقوله تعالى ولا تطولوا الاعمال ووطم صلى الله عليه وسلم

يختار له بيان الجواز او يمتدني به من لجنة المستنة او لينقذوا على
 اللتا قال لا ذرعي والختار ان من سفره غزو ووطم بنو عليه يكون
 له افضل فلو لم يتغير به محال لكنه يقطع عن كثي من البرعانة الزفعة
 فقضية الاحاديث ان الغطاء لا يلدب ذهاب الغطاء اليوم بالبحر
 وغير انتهى ويؤيد قول التتمة وغيره ان لم يتغير بالصوم في الحال
 ولكنه يخاف الضعف منه وكان في سفره حج او غير وان الغطاء في البحر
 السابق ان لم يصحوا عدم والغير اخوي كم والجمع ملحق بالخير ويش
 ثم قال الشافعي لا يفرق بين خربة الضرر حاله كما لا في التتمة في سفر
 الحج والغير والجواب عما اخبر به الاول ان الاحاديث القالة
 على الغطاء الامنة به محمولة على من وجد شقة او خاف ضررا كما هو
 صريح الاحاديث النافية بخروجك من المسجد كما تفرعوا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في رمضان فاما الصائم ومسا الغطاء ولا يحده الصائم على
 المنظر ولا المغط على الصائم برون ان من وجد فوج فصام فان ذلك
 حسن ويرون ان من وجد منعنا فاقطع فان ذلك حسن واحذر
 ابن ماجة واليه في عن اسرته صلى الله عليه وسلم قال من اضر فوج
 ومن صام افضل يعني في السفر والماجر احد واني داود من كان في
 على حيلة باوي الي شبع فلبص حيث ادرك رمضان فهو ضعيف
 كما قاله النبي وفي رواية من كان له حيلة باوي الي شبع وري طلمع
 حيث ذكره والحيلة بالضم الاحمال وبلاها ان علم هو ادج سواء كان
 فيهما نساء او اراعا لانه ما ذكر من الضم الرابع ابوا في هذه النوا
 يرد عليه لا يجد تحقق صحة سنه وذلك ان شرط السفر المبيع الغطر
 عندنا ان يبيع الضرر بان يكون درجته ان فاكر لم يصد معلوم غير سفر
 معصية وفضل مثل ذلك المذكور في باب صلاة السافر حيث اباح

يسبق في الغطاء من شقة
 عليه الصوم حصة الحق من يوم
 منسك فله حقه بالغير له في مشقة
 الحصة حصة او حقه القضا اذ
 اعتهل الرمن حقه انما
 وبما في بين وبين السفر بقصد الضر
 لا في السفر حقه انما
 الاضيق بالضرر انما
 في السفر حقه انما
 في السفر حقه انما
 في السفر حقه انما